

ليبيا: على العدالة الانتقالية مراعاة النوع الاجتماعي

الخميس 17 آذار/مارس 2022

يعتمد نجاح العدالة الانتقالية في ليبيا على الإشراف الكامل للمرأة ومساهمتها الفعالة فيها، بالإضافة إلى مراعاة منظور النوع الاجتماعي، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

يكرس [الإطار القانوني للعدالة الانتقالية](#)، خصوصاً من خلال [القانون رقم 29 للعام 2013](#)، استبعاد المرأة. نتيجةً لذلك، لن تنجح في تحقيق المحاسبة، والحق في معرفة الحقيقة، وسبل الانتصاف وجبر الضرر الفعالة لانتهاكات حقوق إنسان جسيمة مثل الجرائم القائمة على الجنس والنوع الاجتماعي، كما لن تضمن المصالحة الوطنية أيضاً.

"إن العدالة الانتقالية في ليبيا تخذل النساء"، قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

"استبعاد المرأة من مواضيع اتخاذ القرار، ومن ضمنها تحقيق العدالة الانتقالية، يعتمد على معايير نوع اجتماعي نمطية مؤذية ومفاهيم أبوية بالية ينبغي على السلطات الليبية استئصالها."

بالإضافة إلى ذلك، تظهر التطورات السياسية والقانونية الأخيرة أن السلطات الليبية تضع "العدالة الانتقالية" ضد "المصالحة الوطنية"، وكأن إحداهما قابلة للتحقيق على حساب الأخرى.

في ليبيا، حيث [لا توجد محاسبة](#) لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، يعني ذلك فعلياً تكريس مناخ الإفلات من العقاب السائد، حتى في ما يتعلق بالجرائم الجنسية والقائمة على النوع الاجتماعي.

"إن هذا اعتداء على عملية العدالة الانتقالية في ليبيا"، قال بنعربية.

"على المجتمع الدولي دعم جهود المجتمع المدني الليبي لتدعيم العدالة الانتقالية وشجب محاولات السلطات الليبية لحرفها عن مسارها."

ورقة الإحاطة المنشورة اليوم، والتي تحمل عنوان "نحو عدالة انتقالية مراعية للنوع الاجتماعي في ليبيا: معالجة الجرائم الجنسية والمبنية على النوع الاجتماعي المرتكبة ضد المرأة"، توصي اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات الليبية بـ:

- ضمان إدماج النهج المراعي للنوع الاجتماعي في عملية العدالة الانتقالية، بما في ذلك فيما يتعلق بأشكال انعدام المساواة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بين المرأة والرجل؛
- ضمان حق المرأة في المشاركة المتساوية والفاعلة في تصميم عملية العدالة الانتقالية في ليبيا والتخطيط لها وتنفيذها كمشاركة نشطة فيها؛
- التحقيق الفعال في الجرائم الجنسية والمبنية على النوع الاجتماعي المرتكبة من قبل الجهات التابعة للدولة والجماعات المسلحة غير المنتمية للدولة، وعندما تستدعي الأدلة ذلك، ملاحقة هذه الجرائم قضائياً والمعاقبة عليها؛
- تضمين جوانب عمل العاملين في مجال العدالة الجنائية، من التحقيق إلى الملاحقة القضائية وفي مراحل المحاكمة وإصدار الأحكام، تحليلاً ملائماً قائماً على النوع الاجتماعي؛
- ضمان المشاركة الكاملة للضحايا/الناجين والشهود في قضايا الجرائم الجنسية والمبنية على النوع الاجتماعي في عملية العدالة الانتقالية؛
- ضمان تحقيق العدالة وسبل انتصاف فعالة وأشكال جبر ملائمة لضحايا الجرائم الجنسية والمبنية على النوع الاجتماعي والناجين منها.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقيين، هاتف: +41-22-979-3817، بريد الكتروني: [said.benarbia\(at\)icj\(dot\)org](mailto:said.benarbia(at)icj(dot)org)

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقيين، بريد الكتروني: [asser.khattab\(at\)icj\(dot\)org](mailto:asser.khattab(at)icj(dot)org)